

## درجة التزاحم السكني في الأراضي الفلسطينية

حسين أحمد\*، حنان تايه\*\*

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل درجة التزاحم السكني في الأراضي الفلسطينية، وبيان العوامل المؤثرة فيها، وذلك من خلال البيانات التي وفرها مسح ظروف السكن 2015 الذي قام بإجرائه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ولتحقيق هدف البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي. وتبين، خلال الدراسة، أن درجة التزاحم السكني في الأراضي الفلسطينية قد بلغت نحو 1.84 فرداً/غرفة، وأن هذه الدرجة قد تفاوتت بين 1.71 فرداً/غرفة في الضفة الغربية إلى 2.08 فرداً/غرفة في قطاع غزة. وقد كان لمتغيرات نوع المسكن، ومساحة المسكن، المحافظة، ونوع التجمع السكاني، وقطاع عمل رب/ربة الأسرة، والمستوى التعليمي لرب/ربة الأسرة تأثير واضح في تباينات درجة التزاحم السكني.

الكلمات الدالة: التزاحم السكني، الأراضي الفلسطينية، المنهج التحليلي.

### المقدمة

الأساسية التي دعت إليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. فالوثيقة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تناولت، بشكل صريح وواضح، حق الإنسان في الحصول على السكن، وذلك باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. ونصت هذه الوثيقة على أن لكل فرد الحق في أن يعيش في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على مستوى المأكل، والملبس، والمسكن، والعناية الطبية، ومستوى الخدمات الاجتماعية الضرورية.

### مشكلة الدراسة

الازدحام هو حقيقة مادية تصف زيادة عدد الأشخاص الموجودين في مكان معين، مقارنة بالطاقة الاستيعابية لذلك المكان. ولهذا، يمكن أن يوجد الازدحام في أي مكان، وما يترتب عليه من مشكلات متنوعة، ومن أسوأ أنواع الازدحام، التزاحم داخل المسكن، لما له من آثار سلبية على ساكنيه. تعرف درجة التزاحم السكني على أنها متوسط عدد الأشخاص بالنسبة للغرفة الواحدة، وتعد من المقاييس المهمة لتصوير مشكلة الضائقة السكنية التي يعاني منها مجتمع ما. وتعد درجة التزاحم السكني من المؤشرات الرئيسية التي تعكس راحة السكان الصحية والنفسية والاجتماعية في المسكن الذي

يسعى الإنسان جاهداً في سبيل توفير المسكن الملائم له ولأسرته. والمسكن ليس مجرد مكان يأوي إليه سكانه ليقبهم حر الصيف أو برد الشتاء، أو مكاناً لتلبية حاجات ورغبات ساكنيه لحاجاتهم الأساسية، كالنوم، والأكل، والخلود للراحة فيه بعد الساعات الطويلة من العمل التي يقضيها الشخص خارج هذا المسكن. بل أصبح المسكن يعبر عن خصائص ساكنيه ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي عن ظروف معيشتهم. وحتى يكون المسكن ملائماً للعيش فيه، لا بد أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص والمعايير من حيث التصميم والراحة والهدوء والخصوصية والصحة، فالمسكن الصحي هو الذي تتوفر فيه الإضاءة والتهوية الطبيعية وشبكة مياه وكهرباء وصرف صحي، بالإضافة إلى توافر غرف معيشة وغرف نوم ومنافع بمساحة كافية لجميع أفراد الأسرة، ويختلف ذلك حسب المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان ذلك المسكن. يعد الحق في الحصول على المسكن من أحد الحقوق

\* أستاذ مشارك، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

\*\* طالبة ماجستير، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

تاريخ استلام البحث 2017/1/24 وتاريخ قبوله 2018/4/3.

### متغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات، فالمتغير التابع تمثل في درجة التزامم السكني، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في نوع المسكن، ومساحة المسكن، والمحافظة، ونوع التجمع السكاني، وقطاع عمل رب/ ربة الأسرة، والمستوى التعليمي لرب/ ربة الأسرة.

### الدراسات السابقة

تناول عدد من الدراسات خصائص المسكن، ومنها الدراسات الآتية:

تناول نضال صبري في دراسته مشكلة الإسكان، في الضفة الغربية عام 1978، جانبي العرض والطلب على المساكن، وقام صبري بإجراء مقارنة بين ما هو معروض من المساكن وما هو مطلوب منها، وتوصل إلى أن الإسكان تتمثل في نقص العرض (أي من ناحية وفرة المساكن)، كما أظهرت دراسته عدم وجود مؤسسات تدعم مشروعات الإسكان وتقوم بتمويلها (5).

وقام بكر أبو كشك في دراسته الضائقة السكنية في الأراضي المحتلة 1980، بعرض أشكال الطلب على المساكن، وقارنها مع ما هو معروض منها، كما وضع اقتراحات لحل مشكلة الإسكان، والأثر الاقتصادي والاجتماعي لمشروعات الإسكان (6).

وتناول إبراهيم الدقاق، في دراسته مشكلة السكن في الأراضي المحتلة 1981، مشكلة السكن والأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات السكنية ومشكلة تمويلها، وهدفت إلى إعطاء صورة واضحة عن أوضاع السكن في الأراضي المحتلة من فلسطين. وكانت من أبرز النتائج: معاناة الأوضاع السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة من الإهمال وعدم التخطيط السليم. وأن حوالي نصف السكان يعيشون في ضائقة سكنية مع ارتفاع أجرة السكن، والأمر يزداد سوءاً في ظل الزيادة السكانية. وأوصى الدقاق بتحسين ظروف السكن، وضرورة توفير السكن المناسب لذوي الدخل المحدود (7).

أما ماهر أبو صالح فقد تناول عام 1998 دراسة بعنوان مدينة نابلس: دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة التراكيب السكانية والتعرف إلى خصائص الأسرة، والبحث في خصائص المسكن من حيث

يعيشون فيه. وبالتالي، يمكن القول إنه كلما انخفضت درجة التزامم السكني، في مجتمع ما، فذلك دليل على وجود درجة عالية من الرفاهية لدى سكان ذلك المجتمع.

عد كثير من الباحثين، الذين تناولوا قضية الإسكان، في الأراضي الفلسطينية، مثل صبري 1978 (1) وأبو كشك 1980 (2) و Heiberg and Overson 1993 (3) أن المساكن، التي تكون فيها درجة التزامم 3 أشخاص فأكثر، للغرفة الواحدة، بأنها تعاني من ضائقة سكنية. وفي مقابل ذلك، نجد أن Clark 1976 (4) يذكر بأن المساكن التي تكون فيها درجة التزامم 1.5 شخص للغرفة في بريطانيا تعد بأنها من المساكن التي تعاني ضائقة سكنية.

وتأتي هذه الدراسة لتحليل درجة التزامم في الأراضي الفلسطينية، بناء على البيانات المتوفرة من مسح ظروف السكن 2015 الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حيث سيتم تحليل التباينات في درجة التزامم السكني وفقاً للمتغيرات التي وفرها هذا المسح، وذلك من خلال استخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي، والإحصاء التحليلي.

### الفرضيات

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين درجة التزامم (عدد الأفراد/ غرفة) والمتغيرات (المحافظة، ونوع التجمع السكاني، وحجم الأسرة، وقطاع عمل رب/ ربة الأسرة، والمستوى التعليمي لرب/ ربة الأسرة).

### مصادر البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات مسح ظروف السكن 2015، الذي قام بإجرائه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث تم الوصول إلى 7690 أسرة ممثلة لفلسطين، حيث بلغ عدد الأسر المستجيبة للمسح 6609 أسرة، منها 4536 أسرة في الضفة الغربية، و 2073 أسرة في قطاع غزة. الحدود المكانية: الضفة الغربية.

الحدود الزمنية: تمثلت بالفترة التي تم فيها جمع بيانات مسح ظروف السكن التي امتدت من 2015/3/24 وحتى 2015/5/31.

وربط هذه الخصائص السكنية بظروف المكان. وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج، من بينها وجود تباين واضح بين الأحياء في المدينة، فيما يتعلق بخصائص المسكن، فقد ارتفعت نسبة المساكن المبنية من الحجر في وسط المدينة، وانخفضت في المنطقة الشرقية منها، لترتفع فيها نسبة البناء باستخدام مادة الطوب الإسمنتي. وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات، كان من أهمها: سن قوانين خاصة باستعمالات الأراضي حتى لا تعاني المدينة من خلط في الاستعمالات، خصوصا في المنطقة الشرقية من مدينة طولكرم، بالإضافة إلى ضرورة تخفيض تكاليف رخص البناء في المدينة، وتخفيض أسعار الأراضي، والعمل على توسيع الشوارع (11).

وتناول معين جاسر عام 2011 دراسة بعنوان التركيب السكاني وخصائص المسكن: محافظة بيت لحم. حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى التركيبة السكانية، وأهم خصائص الأسرة، وخصائص المسكن، وأهم الخدمات الأساسية المتوفرة داخل المسكن، وتقدير الاحتياجات المستقبلية من الوحدات السكنية وفق معدلات الزيادة السكانية والتغيرات الديموغرافية لسكان المحافظة. وتوصلت الدراسة إلى أن نمط الأسرة النووية هو السائد، وتوزيع المساكن على المساحة غير متساو، والتوجه العام نحو امتلاك شقة سكنية، وتتوافر الخدمات الأساسية في غالبية المساكن، رغم افتقار بعضها، وخاصة خدمات الصرف الصحي عن طريق الشبكة العامة. وأوصت الدراسة بأهمية إقامة مشروعات إسكانية وفق احتياجات السكان المستقبلية، وتوفير الخدمات اللازمة، وتشجيع التوسع الرأسي والأفقي المدروس (12).

أشارت الدراسات السابقة إلى مجموعة من النتائج، فيما يتعلق بموضوع ظروف السكان والمسكن، وذلك من خلال معرفة أثر التركيبة السكانية المختلفة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بسمات الأسرة وخصائصها، وانعكاس ذلك الأمر على خصائص المسكن من حيث نوعه ونمط ملكيته ومساحته وعدد الغرف فيه، بالإضافة إلى انعكاسه على تلك الخدمات والمرافق المتوفرة لدى الأسرة داخل المسكن.

أما فيما يتعلق بدرجة التزام، فقد توصل إبراهيم الدقاق 1981م إلى أن 52% من سكان الأراضي المحتلة من

ملكيتها، ومساحته، ونمط المسكن، ومادة بنائه، والخدمات الأساسية فيه. وتوصل الباحث، من خلال دراسته، إلى عدة نتائج من بينها: ارتباط متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة، ومتوسط حجم الأسرة بعلاقة سلبية، وبين أن سيادة نمط الأسرة السائد هو الأسرة النووية، وأن مادة البناء السائدة في البناء هو الحجر، وأن متوسط مساحة المسكن في المدينة بلغ 138م<sup>2</sup>، ومتوسط عدد الغرف 4.1 غرفة، أما درجة التزام فكانت 1.58 فردا/ غرفة (8).

وتناول عماد جودة عام 2001 دراسة بعنوان منطقة سلفيت: دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن. وخلصت دراسته إلى أن غالبية المساكن في منطقة سلفيت هي ملك لسكانها، وأن النمط الشائع في البناء هو المساكن المستقلة، أما متوسط مساحة الوحدة السكنية فكانت 144م<sup>2</sup>، وبلغ متوسط عدد الغرف 4.36 غرفة، أما درجة التزام فبلغت 1.35 فردا/ غرفة (9).

أما رائد صالح، فتناول، في دراسته، الاستخدام السكاني للأرض في محافظات غزة عام 2003، نمو السكان وأثر الهجرة في توزيع السكان وكثافتهم وتركيبهم، وكذلك خصائص المسكن، وتطوير عدد المباني والوحدات السكنية والتزام السكاني، وكثافة المسكن ومساحته، ونوع المسكن وملكيته ومادة البناء المستخدمة. وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة معدلات المواليد والنمو السكاني مرتفعة، وأن المجتمع الفلسطيني مجتمع شاب، وأن توزيع السكان وكثافتهم العالية لم تكن عادلة على المساحة العمرانية. ومن حيث المسكن وخصائصه، وظهور عدم الالتزام بتخصيص المباني، وأن الكثافة البنائية منخفضة، ومساحة المسكن تنسم بالصغر، وتفوق المسكن الشعبي في الأنماط السكنية الأخرى. وأوصت الدراسة بوضع سياسة فلسطينية واضحة تجاه زيادة معدلات النمو السكاني بالتنسيق والتعاون مع العلماء ورجال الدين، مع الأخذ بعين الاعتبار الصراع الديموغرافي مع اليهود، وأوصت الدراسة بتوفير مساكن صغيرة المساحة للأزواج الشابة، والاعتماد على البناء الرأسي وتشجيع الاستثمار في مجال الإسكان (10).

وتناول نصر بيرة عام 2003 دراسة بعنوان خصائص السكان والمساكن في مدينة طولكرم، حيث تناول ملكية بناء المسكن ومادته، ونوع هذا المسكن، وأهم الخدمات المتوفرة فيه،

ويعود السبب في ذلك، إلى ما تعيشه الأراضي الفلسطينية، بشكل عام، من ارتفاع في أسعار الأراضي ومواد البناء، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة في محافظات الضفة الغربية، وصعوبة الحصول على العمل لكثير من السكان، مما دفع بالأفراد لبناء مسكن محدود المساحة، والتقليل من عدد الغرف لتوفير التكاليف التي تقع على عاتقهم، عدا عن أنه يمكن أن تكون مساحة أرض البناء هي التي تتحكم في ذلك، فتكون صغيرة مما يدفع الفرد إلى التقليل من الغرف. ومن جهة أخرى، فإن النمط السائد، من حيث عدد الغرف في مساكن الأراضي الفلسطينية، حسب بيانات مسح ظروف السكن 2015م، هي المساكن المكونة من ثلاث غرف، حيث بلغت نسبة المساكن المكونة من ثلاث غرف نحو 35% في الأراضي الفلسطينية، وتفاوتت هذه النسبة بين 31.4% في قطاع غزة و36.8% في الضفة الغربية.

#### متوسط حجم الأسرة

بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة في الأراضي الفلسطينية، حسب بيانات مسح ظروف السكن 2015، نحو 5.79 فرداً، وتفاوتت هذا المتوسط من 5.44 فرداً في الضفة الغربية، إلى 6.44 فرداً في قطاع غزة (15). وهذا المتوسط أقل مما كان عليه حسب بيانات تعداد 2007، حيث بلغ نحو 5.8 فرداً في الأراضي الفلسطينية، وتفاوت ما بين 5.5 فرداً في الضفة الغربية، و6.5 فرداً في قطاع غزة (16). إن هذا الانخفاض، في حجم الأسرة، يعود إلى الانخفاض في معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية، حيث قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية عام 2016 بحوالي 30.9 مولوداً لكل ألف من السكان. أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قدر معدل المواليد الخام عام 2016 في الضفة الغربية بحوالي 28.5 مولوداً لكل ألف من السكان، في حين قدر في قطاع غزة لنفس العام بحوالي 35.8 مولوداً لكل ألف من السكان (17).

واستناداً إلى نتائج المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات 2014 فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في فلسطين، حيث بلغ 4.1 مولوداً للفترة 2011-2013 مقابل

فلسطين، يعيشون في ضائقة سكنية من ناحية الطلب على المساكن، ومن ناحية درجة التزامح في المسكن حيث كانت تتميز بأنها مرتفعة. أما حسب دراسة ماهر أبو صالح فقد بلغت درجة التزامح في مدينة نابلس عام 1997 نحو 1.58 فرداً/غرفة. أما حسب دراسة عماد جودة فبلغت درجة التزامح نحو 1.35 فرداً/غرفة في منطقة سلفيت عام 1999. أما حسب نوع التجمع، فقد توصل معين جاسر، من خلال دراسته، إلى أن أعلى درجة تزامح كانت في قرى محافظة بيت لحم وخيماتها 1.5 فرداً/غرفة، في حين بلغت في الحضر نحو 1.4 فرداً/غرفة.

#### عدد الغرف في المسكن

تعد دراسة متوسط عدد الغرف في المسكن أمراً غاية في الأهمية، كونها تؤثر في الساكن، وخصوصاً في الجانب الاجتماعي والنفسي. وقد بلغ متوسط عدد الغرف في مساكن الأراضي الفلسطينية، حسب بيانات مسح ظروف السكن 2015، نحو 3.43 غرفة، ولكن هذا المتوسط تفاوت من نحو 3.45 غرفة في الضفة الغربية، إلى 3.39 غرفة في قطاع غزة (13). أما حسب نتائج تعداد 2007، فقد بلغ متوسط عدد الغرف، في الأراضي الفلسطينية نحو 3.6 غرفة، وتفاوت هذا المتوسط من 3.5 غرفة في الضفة الغربية، إلى 3.6 غرفة في قطاع غزة (14).

يتضح، مما سبق، أن متوسط عدد الغرف في المسكن، قد انخفض بين 2007-2015 في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً في قطاع غزة، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يمر بها سكان القطاع نتجية للحصار الذي تفرضه إسرائيل عليه، الأمر الذي يؤدي إلى منع ادخال كثير من المنتجات إلى قطاع غزة، ومن ضمن المواد الممنوعة مواد البناء. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تدنى المستوى المعيشي للسكان نتيجة لارتفاع معدلات البطالة. ونتيجة للحروب المتتالية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، مما أدى إلى تدمير عدد كبير من المنازل، وما ترتب عليه من صعوبات في إعادة تعميم هذه المساكن مرة أخرى نتيجة لعدم إدخال مواد البناء، ولسوء الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها سكان قطاع غزة.

أما في الضفة الغربية، فالوضع بقي على ما هو عليه تقريباً،

ولكن هذه الدرجة تفاوتت من حوالي 1.71 فرد/ غرفة في الضفة الغربية، إلى 2.08 فرد/ غرفة في مساكن قطاع غزة. وهي، بالتالي، أعلى مما كانت عليه حسب بيانات تعداد 2007 حيث بلغت 1.6 فرد/ غرفة، وبلغت 1.6 فرد/ غرفة في قطاع غزة (19)، وفي مقابل ذلك نجد أنها انخفضت في الضفة الغربية حيث كانت 1.8 فرد/ غرفة حسب بيانات تعداد 2007 (20). إن هذه الاختلافات تعود، بالدرجة الأساسية، إلى الاختلافات التي حدثت في متوسط عدد الغرف في المسكن، والاختلافات التي حدثت في متوسط حجم الأسرة أيضا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 2007-2015، كما تم توضيحه في الفقرات السابقة. فزيادة الطلب على السكن في الأراضي الفلسطينية، وخصوصا في قطاع غزة، وما يرافق ذلك من ارتفاع لأسعار الأراضي ومواد البناء لعبت دورا أساسيا في ارتفاع درجة التزامح في المسكن، فهذه الأمور تدفع بالكثير من السكان إلى أخذ قطعة أرض محدودة المساحة وبناء مسكن لا يتلاءم وحجم الأسرة المقيمة فيه.

أما العوامل التي تؤثر في درجة التزامح السكني، في الأراضي الفلسطينية، فسيتم دراستها من خلال البيانات والمتغيرات التي وفرها مسح ظروف السكن 2015، والذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومن هذه المتغيرات.

### المحافظة

يتبين من الجدول رقم (1) أن درجة التزامح السكني، في محافظات الضفة الغربية، أقل مما هو موجود في محافظات غزة، وذلك يعود إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين المنطقتين، بالإضافة إلى مدى توافر الأراضي الصالحة والمسموح البناء فيها.

أما على مستوى المنطقة، ففي الضفة الغربية (جدول رقم 1) نجد أن محافظات جنوب الضفة الغربية قد حظيت بأعلى متوسط درجة التزامح حسب بيانات مسح ظروف السكن 2015، حيث احتلت محافظة بيت لحم المركز الأول، ومن بعدها جاءت محافظة الخليل لتأخذ المركز الثاني من حيث متوسط درجة التزامح، ويعود ذلك إلى ارتفاع متوسط حجم الأسرة في محافظة بيت لحم حيث بلغ متوسط حجم الأسرة فيها حوالي (5.5) فردا، أما محافظة الخليل فقد بلغ متوسط حجم الأسرة فيها نحو (6.1)

6.0 مولود في العام 1997. أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال الفترة 1997-2013، حيث بلغ 3.7 مولودا للفترة 2011-2013 في الضفة الغربية مقابل 5.6 مولودا في العام 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ هذا المعدل 4.5 مولودا للفترة 2011-2013 مقارنة بحوال 6.9 مولودا في العام 1997 (18).

إن هذا الانخفاض في معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية يعود إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، منها ارتفاع المستوى التعليمي، وخصوصا بالنسبة للإناث، وبالتالي ارتفاع نسبة مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، وارتفاع مستوى المعرفة والاستخدام لديهن لوسائل منع الحمل، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط العمر عند الزواج، حيث بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور في فلسطين 24.7 سنة لعام 2014، مقابل 24.1 لعام 2000. وبلغ 20.3 سنة للإناث للعام 2014 مقابل 18.9 سنة عام 2000. أما في الضفة الغربية فقد بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور 25.1 سنة ولالإناث 20.4 سنة. في حين بلغ بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور في قطاع غزة 24.1 سنة ولالإناث 20.2 سنة وذلك للعام 2014 (19).

### درجة التزامح

تعد دراسة درجة التزامح ضرورية للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي على كافة المستويات، كما أنها تعد مؤشرا للمخططين في المنطقة، حيث يستدل، من خلالها، على المناطق التي تعاني من ضائقة سكنية، أو تلك التي تتمتع بقدر من الراحة في هذا المجال. فكلما كان نصيب الفرد من المساحة الكلية للمسكن أكبر قلت درجة التزامح، وكان عدد الأفراد بالنسبة للغرفة الواحدة أقل، فغالبا ما يدل ذلك على تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لذلك الفرد، أو لتلك الأسرة. وكلما ارتفع متوسط عدد الأفراد بالنسبة للغرفة الواحدة، فإن ذلك يعني ضائقة سكنية تؤثر في الجوانب الاجتماعية والنفسية للأشخاص الساكنين في ذلك المنزل.

بلغت درجة التزامح في مساكن الأراضي الفلسطينية، حسب بيانات مسح ظروف السكن 2015، نحو 1.84 فرد/ غرفة،

وهذا يعني تمتع محافظة رام الله بظروف سكنية أفضل مما هو موجود في باقي المحافظات والمناطق، وهو ما يؤكد زيادة في أعداد الغرف مع انخفاض في متوسط عدد أفراد الأسرة فيها والذي يبلغ (5.2) فردا حسب بيانات مسح ظروف السكن 2015، كما أن محافظة رام الله والبييرة تتركز فيها معظم الاستثمارات والدوائر الحكومية، مما يجعل وضعها الاقتصادي أفضل من بقية المحافظات.

فردا، وذلك حسب بيانات مسح ظروف السكن 2015، وارتفاعها عن المتوسط الكلي في الضفة الغربية، وذلك لسيادة العادات والتقاليد التي تحض على الإنجاب، ونظرتهم للأبناء، وخصوصا الذكور منهم، باعتبارهم رمز فخر للأسرة وعزوة يتفخرون بها في المجتمع. أما محافظة رام الله والبييرة فكانت قد استحوذت على أقل متوسط درجة التزامم في الضفة الغربية حسب بيانات مسح ظروف السكن 2015، (جدول رقم 1)،

الجدول رقم (1)  
درجة التزامم في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة

قطاع غزة		الضفة الغربية			
المتوسط	المحافظة	المتوسط	المحافظة	المتوسط	المحافظة
2.09	شمال غزة	1.49	رام الله والبييرة	1.62	جنين
2.00	غزة	1.72	أريحا والأغوار	1.78	طوباس
2.07	دير بلح	1.53	القدس	1.59	طولكرم
2.26	خان يونس	1.98	بيت لحم	1.72	نابلس
2.02	رفح	1.88	الخليل	1.62	قلقيلية
2.08	قطاع غزة	1.71	الضفة الغربية	1.69	سلفيت
1.84			الأراضي الفلسطينية		

المصدر: من عمل الباحثين، استنادا إلى بيانات مسح ظروف السكن 2015.

على مستوى المعنوية 0.05 بين متغير درجة التزامم ومتغير المحافظة، ليتبين لنا ومن خلال النتيجة الظاهرة في جدول رقم (2) رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الثقة 0.95 بين متغير المحافظة ومتغير درجة التزامم في الأراضي الفلسطينية، وذلك نتيجة أسباب وعوامل متعلقة بخصائص سكان المحافظة من ناحية وخصائص المكان نفسه من ناحية أخرى.

أما محافظات قطاع غزة فدرجة التزامم فيها مرتفعة مقارنة بمحافظات الضفة الغربية، ويتضح من الجدول رقم (1) أن محافظة خان يونس هي الأعلى في درجة التزامم، وإن كانت جميع محافظات قطاع غزة تزيد فيها درجة التزامم عن 2 فرد/غرفة، في حين لا تتجاوز درجة التزامم 2 فرد لكل غرفة في أي من محافظات الضفة الغربية، وذلك يعود إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بين المنطقتين. وعند إجراء اختبار التباين الأحادي لفحص الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية

## الجدول رقم (2)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجموعة من المتغيرات (المحافظة، والتجمع السكاني، ومجموع عدد أفراد الأسرة، وقطاع عمل رب/ ربة الأسرة، والمستوى التعليمي لرب/ ربة الأسرة، ومساحة المسكن، ونوع المسكن) على متغير درجة التزاحم في مساكن الأراضي الفلسطينية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية
المحافظة	44905.537	15	2993.702	2933.518	*.000
نوع التجمع	5860.486	2	2930.243	2750.530	*.000
قطاع العمل	4580.547	9	508.950	597.920	*.000
المستوى التعليمي	19774.049	9	2197.117	2093.753	*.000
مساحة المسكن	116453.872	157	741.744	790.344	*.000
نوع المسكن	12556.446	6	2092.741	1978.667	*.000

\*دال على مستوى المعنوية 0.05.

المصدر: من عمل الباحثين، استنادا إلى بيانات مسح ظروف السكن 2015.

## نوع التجمع السكاني

تختلف ظروف السكن من تجمع إلى آخر، وذلك تبعاً لشخصية وخصائص التجمع التي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على طبيعة السكان وظروف حياتهم ومساكنهم.

يتضح من الجدول رقم (3) أن أعلى درجة تزاحم كانت في المخيمات، وذلك نتيجة لصغر المساحات المقامة عليها المخيمات، وبالتالي الأراضي المسموح في البناء عليها داخل هذه المخيمات، مما يؤدي إلى صغر مساحة المسكن فيها، وهو ما يؤثر في عدد الغرف داخل المسكن، وفي مقابل ذلك كانت التجمعات الريفية تتمتع بأقل متوسط في درجة التزاحم داخل

المسكن، بسبب توافر الأراضي الصالحة للسكن والتي تنتقل عادة عن طريق الميراث، وبالتالي، فإن السكان لا يحتاجون إلى مبالغ باهظة لشراء الأراضي من أجل البناء عليها، كما أن المظهر السائد في المناطق الريفية هي ظاهرة البناء الأفقي، الذي يسمح ببناء عدد أكبر من الغرف، وإلى العادات والتقاليد والتفاخر في الحصول على بيت ذي مساحة ويحتوي على عدد كبير من الغرف. أما في المناطق الحضرية، فالنمط السائد في البناء هو النمط العمودي، والاعتماد على الشقق السكنية التي تكون عادة مساحتها وعدد الغرف فيها محدودة وقليلة.

## الجدول رقم (3)

درجة التزاحم في التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية

نوع التجمع	المتوسط
حضر	1.82
ريف	1.76
مخيم	2.08
المجموع	1.84

المصدر: من عمل الباحثين، استنادا إلى بيانات مسح ظروف السكن 2015.

أرباب الأسر للتخطيط في سبيل تأمين حياة أفضل لأسرهم. يتبين من الجدول رقم (4) أن أعلى متوسط لدرجة التزامم، كان لدى الأسر التي يعمل أربابها ضمن المؤسسات غير الهادفة للربح، وذلك يعود إلى طبيعة عمل هؤلاء الأشخاص وخصائص الأراضي التي يملكونها، أو لأسباب اجتماعية كأن يكونوا وارثين لهذه الأراضي أو المساكن غير الملائمة ونصيب الأفراد من مساحة وغرف المسكن. أما أقل درجة التزامم فقد كانت لدى الأسر التي يعمل أربابها ضمن الهيئات الدولية، فهؤلاء العاملون يتمتعون بمستويات دخل مناسبة تمكنهم من التوسع في مساحة المسكن، أو شراء مسكن أوسع لمراعاة حاجات أفراد أسرهم من حيث مساحة المسكن وعدد الغرف، أو ربما يكون السبب هو أن عدد أفراد أسرهم قليل لا يسبب تزاممًا في المسكن حيث إن أغلبية هؤلاء الأشخاص يكونون من ذوي المؤهلات العلمية العالية، كما أن طبيعة عملهم تمنحهم رواتب مرتفعة مقارنة بغيرهم من الأشخاص العاملين. بالإضافة إلى أن بعضًا من هؤلاء العاملين من الأجانب الذين يعملون بشكل مؤقت وهم كثيرو التنقل، وغالبا ما يكون حجم الأسرة لديهم صغيرا.

ولبيان أثر نوع التجمع السكاني على درجة التزامم، سيتم فحص الفرضية الصفرية التي نقول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين متغير نوع التجمع السكاني ومتغير درجة التزامم في المسكن، وذلك بإجراء اختبار التباين الأحادي كما هو موضح في جدول رقم (2)، وبناء عليه، تم رفض الفرضية الصفرية والقبول بالفرضية البديلة التي نقول أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الثقة 0.95 بين متغير نوع التجمع السكاني ودرجة التزامم في المسكن.

#### قطاع عمل رب/ ربة الأسرة

إن طبيعة عمل الفرد يحدد مصدر رزقه ويدخله الذي يعيش بموجبه جميع أفراد الأسرة، والذي من شأنه أن يؤثر بشكل أو بآخر في طبيعة الحياة وأسلوب التفكير ونظرة الإنسان للمستقبل. ونحن في عصر كثرت فيه المشاكل والضغوطات بسبب الالتزامات المتعددة وغلاء المعيشة، وطرائق الحياة المتطورة التي اختلفت عن حياة آبائنا وأجدادنا التي غلبت عليها البساطة والعفوية في العيش، وقد دفعت هذه الأمور بالكثير من

#### الجدول رقم (4)

#### درجة التزامم في الأراضي الفلسطينية بناء على قطاعات عمل أرباب الأسرة

المتوسط	قطاع العمل
1.77	خاص وطني داخل المنشآت
1.97	خاص وطني خارج المنشآت
1.79	خاص أجنبي داخل المنشآت
1.93	خاص أجنبي خارج المنشآت
1.92	حكومة وطنية
1.77	حكومة أجنبية
1.98	هيئة أو جمعية خيرية
1.85	وكالة الغوث
1.45	هيئة دولية
2.65	مؤسسة غير هادفة للربح
1.84	المجموع

المصدر: من عمل الباحثين، استنادا على بيانات مسح ظروف السكن 2015.

حاصلون على شهادة جامعية، من هنا تميزت غالبية مساكنهم بدرجة عالية من التزامهم. ومن ناحية أخرى، فإن أقل متوسط التزام في المسكن كانت عند الأسر الحاصل أربابها على الشهادة الجامعية باختلاف مستوياتها وبفروق واضحة تحاكي الواقع، وهو كلما ارتفعت المستويات التعليمية قلت درجة التزام نتيجة تطور الفكر الإنساني لدى أصحاب تلك الشهادات العليا وتعمق تفكيرهم الذي أضحى أكثر نضجا في أمور الحياة الأسرية والمسكن الملائم والبيئة التربوية الناضجة السليمة، فمع ارتفاع الأفراد علميا وثقافيا تقل درجة التزام دليل على تحسن الأوضاع تزامنا مع ارتفاع المستويات التعليمية. وهؤلاء الأشخاص عادة ما يكون متوسط عدد أفراد الأسرة قليل، لذلك يسعى الشخص من هؤلاء إلى الحصول على مسكن يتلائم مع حجم أسرته لأنه يعلم أن ارتفاع درجة التزام تعود سلبيا على أفراد الأسرة من الناحيتين الاجتماعية والنفسية، فالمسكن هو المكان الذي يأوي إليه الفرد بعد جهد وتعب اليوم ليسكن إليه ويحصل على الراحة دون انزعاج بسبب ارتفاع الكثافة والتزام.

#### مساحة سطح المسكن (م<sup>2</sup>)

بلغ متوسط مساحة المسكن في الأراضي الفلسطينية حسب بيانات مسح ظروف السكن 2015 نحو 126.2 م<sup>2</sup>. وكما ذكر سابقا، فإن درجة التزام تمثل عدد الأشخاص بالنسبة للغرفة الواحدة، والغرفة ما هي إلا مساحة مستخدمة من قبل الأسرة لأي غرض من أغراض المعيشة، وعليه كان لدرجة التزام علاقة بمساحة المسكن الذي هو عبارة عن مجموعة من الغرف المحاطة بجدران وسقف تشكل مجموعها ما يعرف بالمسكن. وقد تم إجراء اختبار التباين الأحادي لفحص الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين درجة التزام ومساحة سطح المسكن، لنجد ومن خلال الجدول رقم (2) أنه سيتم رفض الفرضية الصفرية والقبول بالفرضية البديلة التي تقول أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية على مستوى الثقة 0.95 بين متغير درجة التزام ومساحة سطح المسكن.

وعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين متغير قطاع عمل رب/ ربة الأسرة وبين درجة التزام في المسكن، قمنا بإجراء اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (2)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية والقبول بالفرضية البديلة التي تقول بأن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية على مستوى الثقة 0.95 بين متغير قطاع عمل رب/ ربة الأسرة ودرجة التزام في المسكن.

#### المستوى التعليمي لرب/ ربة الأسرة

مع ارتفاع الإنسان فكريا وعلميا يتعمق تفكيره، وتتغير أساليب حياته محاكية للواقع الذي يعيش فيه. ولمعرفة هل أن متغير المستوى التعليمي الذي بلغه رب/ ربة الأسرة يؤثر في درجة التزام، تم اختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين متغير المستوى التعليمي لرب/ ربة الأسرة ودرجة التزام في المسكن، ومن أجل ذلك قمنا بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (2)، وبناء عليه، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تقول أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية على مستوى الثقة 0.95 بين متغير المستوى التعليمي لأرباب الأسر.

يوضح الجدول رقم (5) الذي يظهر التفاوت في متوسطات التزام بين الأسر بناء على المستوى التعليمي لرب/ ربة الأسرة في الأراضي الفلسطينية حسب بيانات مسح ظروف السكن 2015، فنلاحظ أن أعلى درجة التزام كانت لدى الأسر الحاصل أربابها على شهادة الابتدائي تليها مستويات إعدادي وفئات ذات إلمام بسيط بالقراءة أو الكتابة، وذلك أن الأشخاص الذين لم يكملوا تعليمهم الجامعي كانوا أقل الفئات تفكيريا بشكل عام في أسلوب حياة أبنائهم من حيث الراحة السكنية ونصيب الأبناء من المساحة والغرف، فيفكرون أن أبنائهم سيعيشون كما عاشوا متتاسين أنهم قد خلقوا لزمان غير زمانهم، وأن طريقة العيش وأولوية الحاجات قد اختلفت عن حاجاتهم وحياتهم، عدا عن مستويات دخلهم التي ربما يكون أقل مستوى ممن هم

## الجدول رقم (5)

## درجة التزامم في الأراضي الفلسطينية بناء على المستويات التعليمية لأرباب الأسرة

المتوسط	المستوى التعليمي
1.66	أمي
1.90	ملم
2.01	ابتدائي
1.92	إعدادي
1.84	ثانوي
1.67	دبلوم متوسط
1.60	بكالوريوس
1.31	دبلوم عالي
1.57	ماجستير
1.40	دكتوراه فأعلى
1.84	المجموع

المصدر: من عمل الباحثين، استنادا على بيانات مسح ظروف السكن 2015.

## الجدول رقم (6)

درجة التزامم في الأراضي الفلسطينية حسب مساحة المسكن (م<sup>2</sup>)

المتوسط	مساحة مسطح المسكن
2.54	أقل من 80
1.94	80-119
1.68	120-159
1.52	160-199
1.49	200+
1.84	المجموع

المصدر: من عمل الباحثين، استنادا على بيانات مسح ظروف السكن 2015.

أما أصحاب المساكن ذات المساحات الواسعة فعادة ما يكونون من أصحاب الدخول المرتفعة، وبالتالي، فإن مستويات المعيشة لديهم تكون جيدة، وعادة ما تكون مساكنهم تحتوي على عدد كبير من الغرف لتلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية لهم ولأفراد أسرهم.

## نوع المسكن

بينت بيانات مسح ظروف السكن أن النمط الشائع من أنواع السكن في الأراضي الفلسطينية هو نمط الشقة بنسبة 53.7%، يليه نمط الدار بنسبة 44.6%. ومن المعروف أن نمط الشقة

يتبين من الجدول رقم (6) وجود علاقة عكسية بين مساحة المسكن ودرجة التزامم فيه، حيث انه كلما زادت مساحة المسكن قلت درجة التزامم (بلغ معامل ارتباط بيرسون نحو -0.267 ودال على مستوى المعنوية 0.05). فالمساكن الأقل مساحة التي تقل عن 80م<sup>2</sup> تحتل أعلى درجة التزامم مقارنة بالمساكن الأكبر مساحة، ويعود ذلك إلى صغر مساحة المسكن وارتفاع عدد أفراد الأسرة وعدم حصولهم على الكفاية من مساحة الغرف، وبالتالي كانت درجة التزامم عالية، وهذا دليل على ضعف الأوضاع الأسرية المقيمة في حدود تلك المساحة، وعدم تلبية احتياجات أفراد أسرتها من المساحة.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين متغير درجة التزامم ومتغير نوع المسكن، ليتبين، من خلال الجدول رقم (2)، رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تقول ان هناك فروقا ذات دلالة إحصائية على مستوى الثقة 0.95 بين متغير درجة التزامم في المسكن ونوع هذا المسكن.

يظهر من الجدول رقم (7) أن أعلى درجة التزامم كانت في المسكن من نوع خيمة وبراكية، ويعود ذلك إلى صغر مساحة هذه الانماط من المساكن، وهذه المساكن عادة ما تسكنها الأسر ذات الأوضاع الاقتصادية المتردية، وهذه الأسر في الغالب ما تتميز بارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة لديها، وفي كثير من الحالات تكون هذه المساكن مؤقتة.

عادة ما يكون سائدا في المدن والمناطق الحضرية، في حين أن نمط الدار غالبا ما يكون سائدا في المناطق الريفية، وذلك لاختلاف المساحات المتوفرة للبناء وأسعارها في كل من المدن والقرى، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في كل منهما، من حيث القبول بالسكن في أي نمط من هذه الأنماط. أما بقية الأنماط الأخرى من السكن فهي قليلة جدا، وذلك لأن هذه الأنماط إما أن تكون تكاليفها باهظة جدا مثل الفيلا، أو تكون من الأنماط التي تسكن فيها العائلات الفقيرة مثل الخيمة أو البراكية.

تختلف مساحة وغرف المسكن وعددها باختلاف نوع المسكن، ولفحص أثر نوع المسكن في درجة التزامم سيتم إجراء اختبار التباين الأحادي لفحص الفرضية الصفرية التي تقول أنه

الجدول رقم (7)  
درجة التزامم في الأراضي الفلسطينية بناء على نوع المسكن

نوع المسكن	المتوسط
فيلا	1.33
دار	1.84
شقة	1.82
غرفة مستقلة	3.23
خيمة	4.88
براكية	2.35
أخرى	2.45
المجموع	1.84

المصدر: من عمل الباحث، استنادا إلى بيانات مسح ظروف السكن 2015.

2007، وكان هذا الارتفاع أكثر وضوحا في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية. وبمقارنة درجة التزامم في الضفة الغربية مع ما هو مقبول في الدول المتقدمة، نجد أن الأراضي الفلسطينية تعاني من ضائقة سكنية، حيث يعد في الدول المتقدمة أن المساكن التي تكون فيها درجة التزامم السكني أكثر من 1.5 فردا/ غرفة مساكن تعاني من ضائقة سكنية. ومن خلال الدراسة تبين أن متغيرات نوع المسكن، ومساحة المسكن، المحافظة، ونوع التجمع السكاني، وقطاع عمل رب/ ربة الأسرة، والمستوى التعليمي لرب/ ربة الأسرة لها تأثير واضح وكبير في درجة التزامم السكني في الضفة الغربية.

أما المساكن من نوع فيلا، فقد حصلت على أقل متوسط درجة التزامم، لأن هذا النمط من المساكن عادة ما يقام على قطع أراض واسعة، ويكون سكانها من الأشخاص ذوي الأوضاع الاقتصادية الجيدة، ولذلك يعمدون إلى احتواء مساكنهم على عدد كبير من الغرف لتلبية احتياجاتهم هم وأفراد أسرهم.

#### النتائج والتوصيات

بينت نتائج بيانات مسح ظروف السكن 2015، أن درجة التزامم السكني في الضفة الغربية قد بلغت 1.84 فردا/ غرفة، وأن هذه الدرجة قد ارتفعت عما كانت عليه حسب نتائج تعداد

والاجتماعية، وتعمل على توفير المساكن بما يتلاءم مع حجم الأسرة.

وتوصي الدراسة بوضع سياسات إسكانية في الأراضي الفلسطينية، وأن تكون هذه السياسات ضمن استراتيجيات طويلة المدى، وتتصف بالشمولية، ومرتبطة ببرامج التنمية الاقتصادية

## المصادر والمراجع

### المراجع العربية

- أبو صالح، ماهر. دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن - مدينة نابلس -. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1998.
- أبو كشك، بكر. الضائقة السكنية في الأرض المحتلة. مركز التوثيق والأبحاث، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 1980.
- برية، نصر إبراهيم. خصائص السكان والمساكن في مدينة طولكرم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003.
- جاسر، معين حسن. دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن - محافظة بيت لحم -. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. مسح ظروف السكن 2015: النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، النتائج النهائية، تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، أحوال السكان

- الفلسطينيين المقيمين في فلسطين 2016. رام الله - فلسطين. جودة، عماد فرح. دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن - منطقة سلفيت -. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2001.
- الدقاق، إبراهيم. مشكلة السكن في الأراضي المحتلة. الملتقى الفكري العربي، القدس، فلسطين، الطبعة الثانية، 1981.
- صالحه، رائد أحمد. الاستخدام السكاني للأرض في محافظات غزة. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- صبري، نضال رشيد. مشكلة الإسكان في الضفة الغربية. مركز التوثيق والأبحاث، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 1978.
- نضال صبري، 1978، مرجع سابق.

### المراجع الأجنبية

- Heiberg, Niand Overson. G, 1993, " Palestinian Society In Gaza And, West bank And Arab Jerusalem, A Survey Of Living Condition", Fafo 101, Oslo.
- Clarke, J. 1975, population Geography, Second Edition, Pergaman Press Oxford.

## Residential Crowding Rates in the Palestinian Territories

*Hussien Ahmed, Hanan Tayeh\**

### ABSTRACT

This study aims at analyzing the house occupancy ratio in the Palestinian Territories, and to indicate the factors affecting it, through the data provided a housing condition survey which was conducted by the Palestinian Central Bureau of Statistics in 2015. To achieve the goals of the research, descriptive and analytical approaches were used. The house occupancy ratio in the Palestinian Territories has reached 1.84 persons per room, and this degree varied between 1.71 persons per room in the West Bank to 2.08 persons per room in the Gaza Strip. Residential Crowding Rates vary according to the variables of the type of housing, the housing space, the governorate, the type of locality, the work of the head of the household, the educational level of the head of the household had a clear effect of variations on the degree of occupancy ratio.

**Keywords:** Housing Compromise, Palestinian Territory, Analytical approach.

---

\* Associate Professor, Department of Geography, An-Najah National University, Palestine.

\*\* Master Student, Department of Geography, An-Najah National University, Palestine

Received on 24/1/2017 and Accepted for Publication on 3/4/2018.